Internews
Local voices. Global change.

المعهد المغربي لتحليل السياسات
MOROCCAN INSTITUTE FOR POLICY ANALYSIS

التقرير الربعي الثالث

حول حرية التعبير والوصول إلى المعلومة في المغرب

يوليوز - شتنبر 2023

التقرير الربعي الثالث

حول حرية التعبير والوصول إلى المعلومة في المغرب

تهدف هذه النشرة إلى عرض نتائج الرصد الذي تم إجراؤه بين 1 يوليوز و30 شتنبر 2023.

الغرض من هذه الجهود هو جمع المعلومات المتعلقة بموضوعين رئيسيين: حرية التعبير والوصول إلى المعلومة.

تمَّ القيام بهذه العملية في إطار مشروع "حرية التعبير" بإشراف منظمة إنترنيوز بالتعاون مع المعهد المغربي لتحليل السياسات. وتهدف المنشورات الربع سنوية، إلى إبقاء القراء على اطلاع دائم بشأن كل التطورات والنقاشات البارزة والتي تهم هذه المجالات في السياسة المغربية طوال مدة تنفيذ المشروع (2023 ـ 2024).

خلال الربع الثالث من عام 2023، قمنا بجمع 93 وثيقة تشمل مقالات وبيانات صحفية وتقارير ومشاريع قوانين ذات صلة بحرية التعبير والحصول على المعلومات في المغرب. ولضمان تغطية شاملة ودقيقة، اعتمدنا على مصادر متنوعة للبيانات بالعربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية. وهذه المصادر تشمل الصحف الوطنية والعالمية، والمواقع الإلكترونية لمنظمات حقوق الإنسان الدولية، فضلا عن المواقع المؤسسية الدولية والوطنية.

أدْرِجت مجموعة من الوثائق المختارة في المرفق المصاحب لهذه النشرة.

يرجى ملاحظة أن هذا المنشور يتضمن فقط القضايا ذات الصلة.

التطورات بشأن الحق في الوصول إلى المعلومة

منصة رقمية جديدة للأخبار، التعاون والمشاركة في مجال الماء

قامت وزارة التجهيز والماء بإطلاق منصة رقمية جديدة بهدف تعزيز حق المواطن المغربي في الوصول إلى المعلومة:

www.maadialna.ma

هذه المبادرة الجديدة هي منصة إخبارية تشاركية لتقديم معلومات للمواطنات والمواطنين حول الإجراءات والمبادرات المتخذة لتأمين إمدادات الماء للساكنة ومنصة تعاونية تتيح لجميع فاعلي قطاع الماء (العام والخاص والجمعيات) تبادل المعلومات والتواصل بشأن جميع أعمالهم، ومنصة تشاركية تتيح للمواطنات والمواطنين والمجتمع المدني والمقاولات والباحثين والخبراء تقديم مشاريع وأفكار تتعلق بتحسين الوضع المائي في المغرب.

55.5% من الأسر المغربية راضية عن تحسن جودة الخدمات الإدارية

أعلنت غيتا مزور، وزيرة التحول الرقمي، في مجلس النواب أن 55.5 % من الأسر المغربية عبرت عن رضاها فيما يخص تحسن جودة الخدمات الإدارية وفقا لتقرير جديد من المندوبية السامية للتخطيط، فيما 18.6 % عبروا عن عدم رضاهم.

وأكدت الوزيرة أن قطاعها سيستمر في مساعدة المعنيين في تفعيل حق الوصول إلى المعلومة عبر منصة "شفافية" وذكرت ان هناك أزيد من 600 منصة رقمية لتيسير الخدمات الإدارية.

تعزيز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات للناطقين بالأمازيغية في المغرب

في المغرب، يواجه المجتمع الناطق بالأمازيغية تحديات كبيرة في ممارسة حريته في التعبير والوصول إلى المعلومات الأساسية. نتيجة للتهميش التاريخي والحواجز اللغوية، يواجه المتحدثون بالأمازيغية صعوبات في المشاركة المدنية، مما يعيق مشاركتهم في الشؤون العامة ويساهم في ارتفاع معدلات البطالة. وعلى الرغم من بعض التقدم وزيادة الوعي من خلال المنصات الرقمية، لا تزال هناك فوارق في الموارد عبر الإنترنت. إن الاعتراف بحقوق اللغة الأمازيغية أمر بالغ الأهمية لتعزيز الاندماج الاجتماعي وتمكين الناطقين باللغة الأمازيغية من التعبير عن ثقافتهم وهويتهم بشكل علني.

"إن الوصول إلى المعلومات هو حق أساسي للناطقين بالأمازيغية في جميع أنحاء البلاد، وهو حق تعترف به جميع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. ولسوء الحظ، غالباً ما يتم توفيره بشكل غير كافٍ في الحكومة والخدمات العامة، على الرغم من أن إدراجه لا يتطلب موارد مالية كبيرة". - الدكتور عبدالله بوزنداك، خبير علم اللغة الاجتماعي ومدرس بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

التقرير الأول لمرصد الحقوق والحريات حول "حريات التعبير والإعلام والتجمع والتظاهر والحق في الحصول على المعلومة في المغرب"

هذا التقرير السنوي 2021.2022 والذي يأتي في إطار مشروع "حقوق ومساواة" بإشراف "جمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة"، بشراكة مع المنظمة الدولية "إيريم"، و"المنتدى المغربي للصحافيين الشباب"، بدعم من "الاتحاد الأوروبي"، ارتأى إلى أن القضية الأساسية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان في المغرب تتجلى في "الفجوة" بين الأنظمة القانونية، من جهة، وتنفيذها على أرض الواقع، من جهة أخرى.

بالنسبة للحق في الوصول الى المعلومة ذكر التقرير ان هذا المجال قابل للتحسن والإصلاح، حيث يمكن من تحسين تأهيل الأشخاص المسؤولين داخل المؤسسات والإدارات والهيئات العامة من خلال التدريب اليومي والتجربة الميدانية. وينبغي مرافقة هذا العمل بتنظيم حملات توعية داخل الهيئات والمؤسسات المختصة، بهدف التقليل من الأحكام المسبقة والصور النمطية.

محاكم مدينة أكادير ترفض منح معلومات ومعطيات لطلب قدمته هيئة حقوقية

رفضت كل من المحكمة الابتدائية والإدارية والتجارية بأكادير ل طلب قدمته إحدى الهيئات المعنية بمحاربة الفساد وحماية المال العام، من أجل الحصول على معطيات ومعلومات.

ويأتي ذلك في إطار دراسة تعكف على إنجازها حول حسن سير منظومة العدالة بالبلاد. وقال يونس بوبكري، المنسق الوطني للجنة الخبراء والقوانين ضمن الهيئة الوطنية لحماية المال العام والشفافية بالمغرب: "توجهنا إلى المحاكم طبقا للمادة 2 من القانون 31/13 لتزويدنا بمعلومات ذات طابع عام لدراستها وفق طريقة علمية وأكاديمية، لكن للأسف الشديد فوجئنا بأننا عندما اخترنا محاكم أكادير الابتدائية والإدارية والتجارية قوبلنا برفض منحنا المعلومات المطلوبة، رغم أن قانون الحق في الحصول على المعلومة يلزم بذلك."

مبادرات متنوعة تم تنفيذها من قبل مختلف جهات المجتمع المدني في التحسيس حول الحق في الوصول إلى المعلومة

نظمت جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة يوم 24 غشت 2023 في مدينة وجدة خيمة تحسيسية حول القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة.

تم تنظيم هذه الخيمة التوعوية ضمن إطار "مشروع الحصول على المعلومة وسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، الذي تنفذه الجمعية بدعم من المؤسسة الألمانية "هاينريش بول".

هدفت الجمعية من خلال هذه الفعالية إلى تمكين المواطنين والمواطنات من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذا القانون. وخلال التفاعل المباشر مع المواطنين، تبين للجمعية أن العديد منهم غير مدركين لوجود هذا القانون الذي تم تنفيذه منذ نحو 4 سنوات. وستعمل الجمعية في المستقبل على تنظيم خيمة مشابهة في مدينة الناظور ضمن نفس المشروع، بهدف تقديم التكوين والتدريب للموظفين المعنيين بمعالجة طلبات الحصول على المعلومات، وذلك لضمان تعزيز تفاعل المؤسسات مع طلبات المواطنين. وفي إطار نفس المشروع، نظمت هذه الجمعية دورة تدريبية حول حق الوصول إلى المعلومات في الفترة التي تمتد من 21 إلى 23 يوليوز.

لقد تم تقديم مشروع "الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع والشفافية والحكامة الجيدة" لممثلي منظمات المجتمع المدني في جهة درعة-تافيلالت بمدينة ورزازات يوم 17 يوليوز 2023. المشروع تمت إطلاقه من طرف جمعية سمسم-مشاركة مواطنة بالتعاون مع جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة، بدعم من الاتحاد الأوروبي، ويستهدف منظمات المجتمع المدني في ست جهات المغرب. هدف هذا المشروع هو تعزيز الشفافية والمشاركة المدنية من خلال تدعيم حق الوصول إلى المعلومة واستخدامه كوسيلة للترافع.

التطورات بشأن حرية التعبير

الأمم المتحدة تعتمد قرارا تاريخيا من المغرب ضد حرق القرآن الكريم وخطب الكراهية

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 يوليوز بالإجماع على قرار تقدم به المغرب ضد حرق القرآن الكريم وخطب الكراهية.

يستنكر هذا القرار بشدة "جميع أعمال العنف ضد الأشخاص على أساس دينهم أو معتقدهم، وكذلك أي أعمال من هذا القبيل ضد رموزهم الدينية أو كتبهم المقدسة (...)، التي تنتهك القانون الدولي".

وذكر السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، وفق وكالة المغرب العربي للأنباء، بأن هذا القرار "هو الأول من نوعه بشأن خطاب الكراهية، الذي تم تبنيه في سنة 2019، وكذلك القرار اللاحق (75/309) الذي أعلن، في سنة 2021، عن تخليد 18 يونيو من كل عام يوما دوليا لمكافحة خطاب الكراهية."

تم اعتماد هذا القرار بعد حرق نسخة من القرآن الكريم في العاصمة السويدية تزامنا مع الاحتفال بعيد الأضحى في العالم الإسلامي، والذي أثار ردود فعل دولية كثيرة تدين هذا الفعل.

الرابط لقرار 328/73

انطلاق الخطة العربية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المغرب

ابتداءً من دجنبر المقبل، سيستضيف المغرب انطلاق الخطة العربية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

وأوصت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان الدول الأعضاء، بإنشاء وتعزيز آليات التنفيذ الوطنية وآليات التقديم والرصد، مطالبة إياها في الوقت نفسه بتقديم الدعم السياسي والتقني والمالي الضروري لتمكينها من أداء دورها. رؤية هذا البرنامج هي تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي.

الجمعية المغربية لحقوق الانسان تقدم التقرير السنوي حول أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2022

تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، الذي تم تقديمه في غشت، يحذر من أنه تم محاكمة عشرات النشطاء والمدونين المغاربة في السنتين الأخيرتين بسبب منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يواجه بعضهم عقوبة السجن: "فيما يخص حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك على الأنترنيت، واصلت السلطات المغربية اعتقال ومحاكمة والحكم بالسجن وبغرامات مالية ثقيلة على الصحفيين/ات والمدونين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان أو غيرهم من المواطنين الذين عبروا بشكل سلمي عن آراء انتقادية من خلال المنشورات ومقاطع الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي فايسبوك ويوتوب وغيرها".

الاتحاد الأوروبي يرد على عريضة تم توقيعها من قبل خمسة وخمسين مواطنًا، بشأن الحكم بالسجن على ناشطة مغربية، وذلك بسبب نشر وإبداء آرائها على وسائل التواصل الاجتماعي.

الاتحاد الأوروبي يرد على عريضة تم إرسالها إلى الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمانة العامة للسياسة والأمن، تم توقيعها من قبل خمسة وخمسين مواطنًا، بشأن حالة الناشطة التي تمت محاكمتها في أبريل 2022 من قبل محكمة الدار البيضاء وإصدار عقوبة السجن في حقها لمدة عامين بسبب منشوراتها على وسائل التواصل الاجتماعي.

تذكر الرسالة أن الاتحاد الأوروبي والمغرب يجرون حوارًا منتظمًا حول حقوق الإنسان وتعتبر أن وجود المغرب في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الفترة 2025/2023 يمثل فرصة للبلاد لإظهار التزامها في هذا المجال.

رفض محكمة النقض الطعن في أحكام الصحفيين المعتقلين

في 18 يوليوز، رفضت محكمة النقض في المغرب الطعن في أحكام صحفيين اثنين معتقلين، وذلك بخصوص عمر الراضي وسليمان الريسوني، وأكدت الاحكام الذي تم إصدارها بحقهما فيما يخص تهم جنائية تتعلق بالتحرش والاعتداء الجنسي والتي تم إنكارها من قبل المتهمين. وتؤكد السلطات المغربية أن عمر الراضي وسليمان الريسوني تمت محاكمتهما بتهم "لا علاقة لها" بمزاولة مهنتهما أو لها صلة بحرية التعبير.

وقد أثار قرار محكمة النقض ردود أفعال كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي.

دعت منظمة مراسلون بلا حدود السلطات إلى "وضع حد لهذه المحاكمة الظالمة واللاإنسانية" والإفراج عن الصحفيين.

وفي بيان لها، أعربت لجنة حماية الصحفيين عن "خيبة أمل عميقة". "المغرب أضاع فرصة للتراجع عن تدابيره الانتقامية ضد الصحفيين المستقلين، والذين تعتبر أصواتهم ضرورية بشدة للبلاد"، وفقًا لشريف منصور، منسق لجنة حماية الصحفيين للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أدان مجلس جنيف لحقوق الإنسان في بيان للصحافة، قرار المحكمة الذي يؤكد أحكام السجن على هذين الصحفيين، ويعتبر أن هذا القرار "يثير مخاوف جدية بشأن حرية الصحافة واستقلال القضاء في المغرب."

ردا على قرار المحكمة، قال بورهان سونميز، رئيس منظمة القلم الدولية في بيان نشرته "نأسف لقرار المحكمة برفض الطعن في الأحكام الجائرة الصادرة ضد الريسوني والراضي رغم الانتهاكات الصارخة لحقهما في محاكمة عادلة. هذا الحكم يرسل رسالة مقلقة بشأن حرية الصحافة في المغرب.

التقرير الربعي الثالث

حول حرية التعبير والوصول إلى المعلومة في المغرب

يوليوز - شتنبر 2023

المعهد المغربي لتحليل السياسات

الشقة 5، العمارة 5، الطابق الأول، زنقة فجيج، حي حسان 10020 الرباط
contact@mipa.institute
https://mipa.institute/
+212 5 37 262 602

SUIVEZ NOUS !
@MIPAInstitute